الثورة السبت 19 محرم 1432هـ الموافق 25 ديسمبر 2010م العدد (16845)

الأمن الغذائي في اليمن .. مشكلة لاتستعصي على الحل!

يعتبر الأمن الغذائي أحد أهم صور الأمن الإنساني بمفهومه الواسع وأكثرها ارتباطا بالحياة والاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. وقد أصبحت قضية الأمن الغذائي هما وطنيا منذ منتصف القرن الماضي بعد أن تحولت اليمن من مصدر صافي للغذاء إلى مورد رئيسي، حيث باتت بلادنا تعتمد بشكل كبير على الأسواق العالمية لتأمين احتياجاتها الغذائية، حيث تستورد سنويا أكثر من ٨٥٪ من الاستهلاك المحلي، وتواجه الحكومة صعوبات كبيرة في توفير الغذاء للمواطنين بسبب الارتفاع المتواصل في أسعار الغذاء في الأسواق العالمية، وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين ذوي الدخل المحدود وزيادة نسبة المواطنين تحت خط الفقر،

إضافة إلى مجموعة من العوامل الأخرى تزيد من تعقيدات قضية الأمن الغذائي في اليمن، ولها تأثيرات متداخلة على الأمن الغذائي ومنها النمو السكاني، والسياسات الاقتصادية، والتجارية، والسياسات الزراعية والغذائية ، والسياسات الاستثمارية، وحجم الموارد الزراعية المتاحة وخاصة المياه، ومستوى التكنولوجيا والتقنيات الزراعية، والتغيرات المناخية، وسياسات تنمية وحماية الثروة الحيوانية والسمكية.

تحقيق/عبد الله حزام - صفوان الفائشي- **(الحلقة الثانية والأخيرة)**

- د/ البطلي:
التحديات الهيكلية والطارئة ينبغي مواجهتها بتنمية القطاعات غير النفطية وتنويع القاعدة الإنتاجية

- د/الحبشي:
لابد من تدخلات إضافية في التسويق ودراسة جدوى إنشاء أسواق الجملة في المحافظات المستهدفة

- توصيات ندوة الأمن الغذائي بجامعة صنعاء وثيقة مساندة للاستراتيجية الحكومية

تصنف اليمن بأنها ضمن الدول الأقل نمواً وأفقر بلدان المنطقة، ويأتي ترتيبها في المرتبة (١٥١) من مجموع البلدان(١٧٧) بحسب تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبحسب تقارير رسمية فإن التحول من زراعة الحبوب إلى زراعة القات والمحاصيل النقدية الأخرى قد ساهم في تراجع إنتاجية القمح في اليمن الذي تستحوذ زراعة الحبوب فيه على أكثر من نصف الأراضي الصالحة للزراعة، بينما يتم استيراد حوالي ٩٠٪ من الحبوب، إضافة إلى أن القطاع الزراعي في بلادنا يواجه العديد من التحديات والمعوقات التي تجعله أقل القطاعات تأثيرا، ولذا فقد ركزت الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي في بلادنا على هذه القضية وأعطتها أولوية خاصة ، وذلك من خلال وضع عدد من الأهداف والآليات التي تسعى الجهات المعنية لتحقيقها بما من شأنه الوصول إلى مستويات الغذاء الآمن لكافة السكان حيث يؤكد الدكتور جاكوب ألف يوهان ، قائد فريق المساعدة الفنية لهيئة تطوير تهامة والحديدة ، الاتحاد الأوروبي وGOPA مستشارون حول العالم – أن اليمن تَمتلكُ مناخاً يساعد على الإنتاج الزراعي، خصوصاً في السهول السَاحلية كَما في تهامة.

ولكي تكون اليمن قادرة على استعمال مصادر مياهها في تغطية متطلبات غذائها الخاصة يجب استعمال جزء كبير مِنْ المداخيل في تبادل العملات بالصادرات مِنْ القطاعات الأخرى والدخل الداخلي يجب أنْ يُستَعملانِ لتَجهيز حاجاتَ الغذاءَ.

ويشير جاكوب إلى أن أنّه و بسبب قلة المياه في اليمن فإنها تحتاج إلى التَركيز على محاصيل القيمة العالية كي تَعطي معدلَ إنتاج ماءَ ممتازٍ،نظراً للحاجة لتَزويد المداخيلَ الأجنَبية لاستيراد الغذاء، وهذا يوفر الدخل لسكان الريف ، وفي الوقت نفسه تحسن الأمن الغذائي كما ينبغي أن تصرف كُلّ الجُهود لإنْجازِ النوعيات الذي تنتج المحاصيلَ القابلة للتَصديرَ، وبذلك نستطيع تَزويد الأموال لاستيراد الغذاء البديل كما ينبغي «تعظيم الإنتاج النقدي لكل وحدة من المياه» ، وتزويد سكان المناطق الريفية به.

وخلص جاكوب إلى أنه يَجبُ أَنْ تُصْرَفَ كل الجهود لإنْجاز النوعيات التي تجعل من المحاصيلَ قابلةَ للتَصديرَ، وبهذا نستطيع تَزويد أموالَ لاستيراد الغذاء البديلِ، وتزويد دخلَ سكانِ الأرياف وفي نفس الوقت يُحسّنُ أمنَ الغذاءَ، التحسين الممتازَ كما أنه ينبغي إخضاع تلك المحاصيل للضريبة وبما يحسّنَ الدخلَ الرسميَ و منفعةِ الميزانيةِ الرسميةِ للدولة، والعملَ على الحدَ من استهلاك القات باعتباره من الآثار السلبية السلبية الاجتماعية التي تؤثر على دخل الأسرة ومدى توفر المواد الغذائية.

تخطيط تشاركي

من جانبها تؤكد الدكتورة باربارا إكوول- منسق برنامج الحق في الغذاءبمنظمة الفاو – أن إستخدام أدوات وأساليب مناسبة وفعالة في تنفيذ التدخلات الزراعية والسياسات المختلفة في ما يتعلق بالأمن الغذائي له دور حاسم في تحقيق النجاح. وتشمل هذه العوامل استخدام التخطيط التشاركي مع المجتمعات المحلية ، ودعم الشراكة بين المجتمعات المحلية ، والمجالس المحلية ، وبرامج التنمية على أساس المؤسسي ،ودعم المجتمعات المحلية من خلال تحسين جمعيات تنميتها وتزويدها ببناء القدرات لتمكينهم أن الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال التنمية المحلية في تخطيط وتنفيذ ومتابعة المستويات ؛ وتعميم المنظور الجنساني في عملية بناء المجتمع وتعبئة قدرات المنظمات المحلية وتحسين فرص حصولهم على الخدمات المالية والمهارات الحياتية وملكية المشاريع المدرة للدخل.

تحديات هيكلية

من جانبه يشير الدكتور عبد المجيد البطلي – خبير مدير عام النماذج والتوقعات الاقتصادية، بوزارة التخطيط والتعاون الدولي- إلى أن هناك تحديات تنموية هيكلية وأخرى تنموية طارئة تواجه الأمن الغذائي وتتمثل التحديات التنموية الهيكلية في النمو السكاني المرتفع والتشتت السكاني الواسع ، وضعف تنمية الموارد البشرية،وقصور البنية التحتية ومحدودية الخدمات الأساسية، بالإضافة إلى تفاقم أزمة الموارد المائية والبيئية،وضعف البناء المؤسسي والإداري، وكذلك محدودية مصادر التمويل، وقصور دور الجهاز المصرفي.

تحديات طارئة

أما التحديات التنموية الطارئة فتتمثل في انعدام الأمن الغذائي، والصدمات الاقتصادية والمالية الخارجية، التغيرات المناخية، وكذلك الإختلالات الأمنية.

غايات وأهداف

ثم يضع البطلي وهو خبير تخطيط وسياسات تنموية عدداً من الأهداف التي ينبغي أن تركز عليها إستراتيجية الأمن الغذائي وتعمل على تحقيقها ضمن الغاية والتوجهات العامة لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرابعة للتخفيف من الفقر ويأتي في مقدمتها،تحفيز النمو الاقتصادي وذلك من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية، وتوسيع الحماية الاجتماعية، وكذلك تحقيق مستويات عالية من التنمية الاقتصادية والبشرية المستدامة والمتوازنة، وأيضا العمل على تعزيز بناء الدولة، وإحراز تقدم ملموس في تحقيق أهداف التنمية الألفية.

أما المرتكزات العامة لتلك الخطة فتتحدد في:تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني،وتنمية الموارد البشرية،وتعزيزالتنمية المحلية المتوازنة،وتوسيع التعاون مع شركاء التنمية، وكذلك توسيع شبكة الأمان الاجتماعي، مع التأكيد على تعزيز فرص الاندماج في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

افتراضات النمو الاقتصادي

ولكي تنجح الخطة في تحقيق أهدافها يضع البطلي مجموعة من الافتراضات العامة لكي تحقق الخطة النمو الإقتصادي المطلوب وهي :تسريع وتيرة تنفيذ حزمة الإصلاحات الوطنية بمفهومها الواسع، وترسيخ الاستقرار الأمني وتوفير البيئة المواتية لتدفق الاستثمارات، مع تبني برامج فعالة لتنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني،و السيطرة على عجز الموازنة العامة في الحدود الآمنة، إضافة إلى تطوير الحقول الحالية للنفط ودخول حقول جديدة مرحلة الإنتاج، والتوسع في في إنتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية، والحرص على تتدفق المزيد من التمويلات الخارجية لتمويل المشاريع الجديدة للبرنامج الاستثماري للخطة التنموية الهادفة إلى تحقيق الأمن الغذائي.

التخفيف من الفقر

وبحسب الدكتور البطلي فإن سياسات التخفيف من الفقر يجب أن تعطي أولوية للاستثمارات كثيفة العمالة وخاصة في قطاعات التنمية الريفية، وتعمل على تعزيز آليات وبرامج شبكة الأمان الاجتماعي لتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية،وتوسيع برامج التمويل للمشروعات الصغيرة والأصغر للفقراء، وتنمية القدرات البشرية للفقراء، ولكي تؤتي سياسات التخفيف من الفقر أيضا لابد من تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي في اليمن، وتوجيه الإنفاق العام على البنية التحتية والخدمات الأساسية بالشكل الذي يلامس احتياجات الفقراء، وتعزيز الشراكة مع شركاء التنمية للتخفيف من الفقر.

السياسات المالية

وبحسب البطلي فأن هناك مجموعة من السياسات المالية العامة التي يجب إتباعها لما من شأنه تحقيق الأهداف المنشودة من سياسيات التخفيف من الفقر وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي وأبرز مرتكزات السياسة المالية العامة التي يجب إتباعها ما يلي:توسيع القاعدة الضريبية برفع الضرائب على سلع الكيف،وإعادة هيكلية الإنفاق العام لصالح زيادة الإنفاق التنموي والاجتماعي، ورفع نفقات الصيانة والتشغيل، والحد من نفقات دعم الديزل في توليد الكهرباء باستخدام الغاز الطبيعي، وإزالة التشوهات السعرية في الاقتصاد الوطني، وكذلك توسيع تغطية الحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة في المجتمع، وإعطاء الأولوية لمشاريع تنمية الموارد البشرية والتخفيف من الفقر.

السياسات القطاعية

كما أنه لابد من ان تتكامل جهود كافة القطاعات المختلفة لتحقيق اتهداف الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي كالزراعة والأسماك، وتشجيع الزراعة المطرية، وزيادة الإنتاج النباتي والحيواني ،وتحسين كفاءة الري،والحد من انعدام الأمن الغذائي، وكذلك الحد من الاستهلاك والإنتاج للقات،وتطوير البنية التحتية لأنشطة الصيد وتشجيع استثمارات القطاع الخاص.

أما في القطاع الصحي فيطالب البطلي بالتوسع في التغطية لخدمات الرعاية الصحية الأولية،وتحسين الصحة الإنجابية، والحد من سوء التغذية،مع ضرورة ربط إستراتيجية الأمن الغذائي بخطة التنمية الرابعة.

توائم

ولكي تتواءم الأهداف الكمية لإستراتيجية الأمن الغذائي مع أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرابعة للتخفيف من الفقر على المستوى الكلي والقطاعي يؤكد البطلي على أهمية تضمين أولويات سياسات الإستراتيجية ضمن أولويات سياسات الخطة،وإعادة توجيه الإنفاق العام ومواءمته مع أولويات البرنامج الاستثماري للإستراتيجية على المستوى القطاعي والجغرافي، كما ينبغي إعداد مصفوفة تنفيذية للإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي تتضمن: الأهداف، المؤشرات، والسياسات والإجراءات، الإطار الزمني للتنفيذ، الجهات المعنية بالتنفيذ، التكلفة ومصادر التمويل. بالإضافة إلى وضع آلية مناسبة للتنسيق والمراقبة والتقييم،وإعداد برنامج استثماري يعكس تفصيلياً نوعية التدخلات المطلوبة على مستوى القطاعات والمديريات، والعمل على إزالة التداخل بين إستراتيجية الأمن الغذائي والاستراتيجيات القطاعية والمسار السريع لتحقيق أهداف التنمية الألفية.

تنفيذ السياسات

وتطرق الدكتور جمال صيام – مستشار مركز دراسات الاقتصاد الزراعي بجامعة القاهرة – إلى تجربة جمهورية مصر العربية في تحقيق الأمن الغذائي وإن كانت لاتزال من البلدان المستوردة الصافية للأغذية، كما أن الأمن الغذائي هو مصدر قلق كبير للحكومة المصرية.

وقال صيام إن سياسة الأمن الغذائي تستند على دعامتين ، الأولى فيما يتعلق بتوافر البعد ، فإن التركيز هو الحفاظ على مستوى معين من الحد الأدنى من الاكتفاء الذاتي من السلع الاساسية خاصة القمح والذرة والأرز ، ومستوى السكر ، وزيت الطعام ، والثانية لتحسين إمكانية الوصول من خلال الدعم الغذائي المستهلك والشبكات الاجتماعية.

دروس مستفادة

وخلص صيام إلى أن هناك عدد من الدروس المستفادة من التجربة السابقة حيث تشير إلى أن هناك تحديا كبيرا لتنفيذ استراتيجية الأمن الغذائي.، وتتمثل في إدارة الاقتصاد السياسي للسياسات الزراعية للتغلب على سياسة التحيزات ، لانها تؤدي إلى قلة الاستثمارات ، ويغيب الاستثمار. وقد أدى هذا على عدم وجود اهتمام كاف بذلك ويعد هذا التحدي السبب الرئيسي وراء عدم كفاية تنفيذ إصلاحات الأراضي ، ووضع خطط الإنتاج الغذائي ، وتنفيذ برامج مختلفة من التكثيف ، وإنشاء منظمات التنمية الزراعية ، والتحسينات التي طرأت على سياسة الأسعار والقروض ، وتشجيع البحوث وتوفير تسليم الكافي ، وتحسين الخدمات الاجتماعية لسكان الريف.

ويؤكد صيام على ضرورة إعادة النظر في خطط دعم المواد الغذائية بحيث تكون أكثر فعالية وكفاءة. من قبل الحكومة ومختلف الجهات المعنية على أن يتمكن النظام من خفض تكاليف المواد الغذائية وتحسين كفاءتها مع استهداف أفضل للمحتاجين.

قصص نجاح جديدة

ويشير الدكتور محمد عبد الله الحبشي – رئيس قسم الاقتصاد الزراعي الأسبق – أن استخدام الوسائل الزراعية الحديثة في العملية الزراعية سوف يحسن من الإنتاج الزراعي وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي المنشود وذلك من خلال إجراء تحسينات في نظم الري باستخدام متر التوتر السطحي

كون هذه الوسيلة تؤدي إلى وفورات تحقيق وفورات كبيرة في بعض المزارع في المياه وقد بلغت تكلفة الوقود نتيجة لاستخدام التوتر السطحي متر واستخدام أنابيب بدلا من فتح قنوات من مصدر المياه إلى الحقول ٥٠ ؟.

كما مكنت المزارعين من زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين الجودة لكن هناك مشكلة تواجه المزارعين وهي قلة الدخل

وبحسب الحبشي فإن التسويق احد العوائق الرئيسية التي تواجه المزارعين في المحافظات .

تحديات

وتتمثل تلك التحديات التي تواجه التي تواجه أنشطة التسويق الزراعي في

شكوى المزارعون من الفارق الكبير بين سعر المزرعة التي يحصلون عليها وسعر البيع بالتجزئة التي يدفعها المستهلكون في المراكز الحضرية. في بعض الحالات كان الفارق ٢-٤ طيات المزرعة سعر البوابة.

الأمر الذي يحتاج إلى القيام بتدخلات إضافية في التسويق من حيث تحسين الإرشاد والتسويق ودراسة جدوى إنشاء أسواق الجملة في المحافظات المستهدفة وإيجاد البنية التحتية التسويقية المطلوبة؛ وكذلك إنشاء لجان المجتمع المحلي التي تتناول جوانب محددة مثل قضايا التسويق ، وتجميع المياه ،... الخ ؛ لتحسين الأمن الغذائي.

قصص نجاح قديمة

وتطرق الحبشي إلى دور المدرجات في التنمية المستدامة وتحسين الأمن الغذائي في اليمن، كالمدرجات في المرتفعات التي كانت تبنى من قبل الأسرة ،ومجتمع المساعدة والمشاركة.

ويشدد الحبشي علي ضرورة أن يكون المجتمع قادراً على تعزيز الاقتصاد وتحليل السياسات من تدهور المدرجات وتأثيرها على المياه والأراضي الزراعية والأمن الغذائي.

ولكي نحصل على الاستخدام الأفضل لتخصيص الوقت والموارد وأثره في صيانة بعض المدرجات ، لابد أن يكون هناك نوع من العلاقة والتنسيق بين المناطق والمنظمات غير الحكومية ، والمجتمع المحلي والمنظمات الدولية بحيث يؤدي ذلك إلى تحسين المدرجات وصيانتها الصيانة المطلوبة.